

الجغرافيا والسياسة الاجتماعية:

التقسيمات المكانية للرفاه

جون موهان

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

مقدمة

لا يمكن تبرير الحاجة إلى دراسة جغرافية خدمات الرعاية الاجتماعية بمجرد الإشارة إلى وجود تفاوتات مكانية في فرص الحياة . فقد يمثل أحد ردود الفعل البديهية في القول بأن المنظور الجغرافي لهذه المسألة لا يتعدى كونه رصداً لنتائج السياسات الاجتماعية؛ وبالنظر إلى الأدبيات الأكاديمية البريطانية في هذا المجال، نجد أدلة ضئيلة (على الأقل من حيث الاستشهادات المرجعية) تشير إلى أن العمل الجغرافي قد ترك أثراً ملموساً. وفي معرض استعراضه للأعمال البحثية في حقل العلوم السياسية، أشار بيرسون (Pierson, 1998) إلى أن "دولة الرفاه" لم تعد حكرًا على علماء الاجتماع، لكنه لم يقيم مساهمات الجغرافيين. والواقع أنه إذا أخذنا برأي بول وبوين (Powell & Boyne, 2001)، فإن الجغرافيا لم تقدم سوى القليل من الرؤى القيمة حول دولة الرفاه. وأنا أتفق مع وجهة نظرهما القائلة بأن سياسات الرعاية الاجتماعية لم تتضمن قط بُعداً مكانياً صريحاً - باستثناء ربما مفهوم غامض لما يُعرف بـ "العدالة المكانية". ومع ذلك، فقد ساقا حجة واهية (أو ما يُعرف بـ "رجل القش")؛ إذ إنهما مخطئان في افتراضهما أن العديد من الدراسات الجغرافية تكثفي بـ "الإشارة إلى وجود عدم المساواة"، أو تستخدم "مفاهيم تبسيطية للمساواة"، أو تفترض أن جميع التباينات الجغرافية تمثل عيوباً.

ورغم أن مراجعتهم تستند - بلا شك - إلى نصوص جغرافية قديمة نوعاً ما، وتحديدًا تلك المتعلقة بالجغرافيا البشرية في المملكة المتحدة، إلا أنني أجادل هنا بأن جهوداً كبيرة قد بُذلت بالفعل لمعالجة أوجه القصور التي يزعم الباحثان وجودها. وكان من الأجدر بهما الاستعانة بأعمال بينش (Pinch, 1997;) (1998) التي أكدت على دور "التصورات الجغرافية" في فهم "عوالم الرعاية" المتنوعة، ودعت إلى تبني "سياسة اجتماعية واعية بالأبعاد المكانية". وتهدف هذه المراجعة إلى دراسة مدى صحة حجة بول وبوين (2001) وتقييم مدى استيعاب ومعالجة الطروحات التي قدمها بينش. تبدأ المراجعة باستعراض الأدبيات المتعلقة بتأثيرات العولمة على الرعاية الاجتماعية وطبيعة التحولات الناشئة في دولة الرفاه، مما يثير تساؤلات حول طبيعة "أنظمة" الرعاية الاجتماعية فوق الوطنية، وكذلك حول تنوع الاستجابات السياسية داخل تلك الأنظمة. ثانياً، هناك نقاش حول الأدبيات التي تنتبع الآثار المحلية لإصلاحات الرعاية الاجتماعية، وإن كان ذلك يتم من خلال أطر منهجية متباينة للغاية.

عوالم الرعاية الاجتماعية:

التقارب الوطني والدولي

لقد تم التأكيد على الحاجة إلى منظور جغرافي لأن دول الرفاه تواجه الآن ظروفًا لم تكن متوقعة عند تأسيسها. وهناك ثلاثة من هذه الظروف -وما يترتب عليها من عواقب- تكتسي أهمية خاصة: تأثيرات العولمة على هامش المناورة المتاح للدول القومية؛ ومدى التوافق (أو عدمه) بين التحولات في تنظيم الإنتاج وترتيبات تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية؛ والمشهد الاجتماعي المتغير الذي تُنفذ في ظلّه سياسات الرعاية الاجتماعية.

ونظراً للتفاوت في تأثيرات هذه العمليات، فإن تبني منظور جغرافي يُعد أمراً ضرورياً -بل جزءاً جوهرياً- من أي تحليل لدولة الرفاه يراعي السياق المحيط.

ترى أحد وجهات النظر المتعلقة بالعمولة أنها عملية حتمية يتعين على الدول القومية الخضوع لها. وهنا يتبادر إلى الذهن بسهولة مفهوم "المزاد الهولندي" (حيث تتنافس الدول على خفض المعايير لجذب الاستثمار)، غير أن هناك جدلاً قائماً حول ما إذا كان الأمر بالفعل "لا بديل عنه"، أم أن الحكومات متواطئة في "حرب مواقع" أيديولوجية تجد فيها مصلحة للتصرف وكان هذا هو الواقع (للمقارنة، ينظر Hay : 1997; Taylor-Gooby, 1998; Pierson, 1998). ولو كانت الدول القومية لا تملك خياراً سوى الرضوخ لضغوط العمولة، لكان من المفترض أن نجد أدلة على ذلك تتمثل في تقارب بين الدول نحو خفض مستويات الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، وربما نحو تبني ترتيبات متشابهة لتقديم هذه الخدمات. وقد استعرضت دراسات كل من Pierson (1996) و Clayton & Rieger & Liebfried (1998) و Pontusson (1998) الأدلة المتعلقة بهذا الأمر. فقد جادل Pierson (1996) بأن دولة الرفاه تتمتع بقدرة على الصمود في وجه الضغوط الخارجية، معتبراً أنها تمثل "الوضع الراهن" (status quo)، بحيث أن أي تقليص فيها ينطوي على تكاليف انتخابية باهظة.

في المقابل، كان Clayton و Pontusson (1998) أقل تفاؤلاً؛ إذ أشارا إلى أنه رغم أن مستويات الإنفاق ربما لم تتغير، إلا أن ذلك حدث في ظل تزايد التفاوت الاجتماعي - مما وُجد احتياجات أكبر- كما أن هذا الاستقرار في الإنفاق حجب التفاوت في تأثير السياسات الرامية لتعزيز المنافسة داخل القطاع العام. يمكن تفسير هذه الأخيرة من خلال تحالف عابر للطبقات يضم عمالاً وأرباب عمل في قطاعات التصدير والشركات متعددة الجنسيات (Clayton and Pontusson, 1998: 96-97)، حيث يسعى هذا التحالف إلى احتواء الضغوط التصاعدية على التكاليف المحلية الناجمة عن تضخم القطاعات العامة. وفي المقابل، يرى كل من Rieger و Liebfried (1998) أن دولة الرفاه تُعد جزءاً ضرورياً من عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، بل إن وجود دول الرفاه هو ما أتاح الانفتاح الاقتصادي (ص 375) من خلال التعامل مع التبعات الاجتماعية لهذا الاقتصاد العالمي. وتلفت هذه التحليلات انتباهنا إلى تنوع الاستجابات للعمولة (ينظر أيضاً von Mahs, 2001)، وإلى احتمالية أن تتضمن أنظمة السياسة الاجتماعية المستقبلية بُعداً فوق-وطنيّاً أكبر (على سبيل المثال، عبر الاتحاد الأوروبي) و/أو بُعداً محليّاً أكبر (Leibfried, 2000).

لقد مال محللو السياسات الاجتماعية إلى صياغة النقاش حول أنظمة الرفاه ضمن أطر تصنيفية واسعة، ويُعد Esping-Andersen أحد أبرز الباحثين في هذا المجال. وانطلاقاً من وجهة نظره القائلة بأن الميل لافتراض وجود "عملية عالمية تنسم بالتقارب إلى حد كبير" يضعف قدراتنا التحليلية، يستعرض في دراسته (1999) آفاق الأنواع المختلفة لأنظمة الرفاه. وهو يجادل بأن الوصول إلى "نموذج مثالي للرفاه في مرحلة ما بعد الصناعة" يتطلب نوعاً من "ضمان الحراك"، وذلك لضمان حماية جميع المواطنين من الوقوع في فخ "الاحتجاز" أو العزلة، سواء كان ذلك ذا طابع اجتماعي أو مكاني. ولا يفصل Esping-Andersen أو يقدم توضيح تفاصيل ماهية هذه الضمانات. ومع ذلك، تشير الدراسة المقارنة المبتكرة التي أجراها "غودين" وآخرون (2000) حول أنظمة الرعاية الاجتماعية -والتي استندت إلى بيانات طولية (panel data) قابلة للمقارنة- إلى أن الأنظمة الديمقراطية الاجتماعية كانت، بشكل عام، الأكثر نجاحاً في تلبية هذه التطلعات. وفي معرض استعراضه للأعمال الحديثة المتعلقة بالسياسة الاجتماعية الأوروبية، يشير "كلاس" (2002: 71) إلى تحول من "الخطاب الساكن نوعاً ما حول حدود الأنظمة نحو فهم أكثر ديناميكية للأنظمة واهتمام بتحليل التغيير".

والى جانب العولمة، يبدو أن التحولات في تنظيم الإنتاج تقترب وتتبع تأثير على تنظيم الرعاية الاجتماعية. وهناك وجهة نظر مفادها أن أنظمة الرعاية الاجتماعية تنتقل من نموذج "دولة الرفاه الوطنية الكينزية (KWNS)" نحو نظام "ما بعد وطني" يقوم على مبدأ "العمل مقابل الإعانة (workfare)" وفقاً لنموذج "شومبيتر (Jessop, 1999)". وقد حظي هذا التحول المفترض باهتمام كبير من جانب الجغرافيين الذين يبحثون في موضوعات مثل سياسة "العمل مقابل الإعانة (Peck, 2001)"، وسياسة التدريب في المملكة المتحدة (Jones, 1999)، أو إعادة هيكلة المستشفيات في نيوزيلندا (Barnett, 2000). وتتمثل إحدى الركائز الأساسية لهذا النوع من الدراسات -التي تتبنى "نظرية التنظيم (regulationist)"- (approach) في القول بوجود إعادة تشكيل مكاني لعملية الإنتاج (وإن كانت طبيعة النظام الذي سيحل محل "الفورية" ما تزال محل جدل)، مما ينطوي على تمايز محلي أكبر في أسواق العمل المحلية. وكما يرى "بيرسون" (1998)، فليس من المستغرب أن تجد هذه الأطر النظرية صدقاً واسعاً في السياسات التي تهدف إلى تحويل المستفيدين من الإعانات إلى القوى العاملة (سياسات "الرعاية مقابل العمل"). في المقابل، ليس من الواضح تماماً ما إذا كان يمكن قول الشيء نفسه عن مجالات أخرى، كالرعاية الصحية أو التعليم، على سبيل المثال.

وتتمثل إحدى التحديات المنهجية الرئيسية في كيفية تفسير التغيير وتحديد الجوانب المستحدثة في السياسة الاجتماعية؛ فعند اعتماد إطار مرجعي تاريخي أوسع، قد نجد أنفسنا أمام **ضرورة التركيز على الاستمرارية بقدر تركيزنا على التغيير**. فعلى سبيل المثال، عند النظر في تنظيم وحوكمة خدمات المستشفيات في المملكة المتحدة (Mohan, 2002)، نجد أنه من السهل رصد تطبيق معايير تجارية في عمليات صنع القرار داخل القطاع العام، وهو ما يسبق "مبادرة التمويل الخاص (PFI)" المعاصرة بأكثر من سنتين عاماً. وبالمثل، كان يتم تذكير السلطات المحلية البريطانية مراراً وتكراراً في ثلاثينيات القرن العشرين بأن الإفراط في الإنفاق على الرعاية الاجتماعية ستكون له تداعيات على مستويات الضرائب العقارية، مما قد يؤدي بالتالي إلى تثبيط الاستثمار الخاص. ويبدو هذا مثلاً واضحاً على خضوع السياسة الاجتماعية للسياسة الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإن حقبة التخطيط الحكومي الهرمي لم تكن يوماً أحادية النمط أو متسمة بالبيروقراطية التي تفرض قراراتها من الأعلى إلى الأسفل بالقدر الذي يلحح إليه منتقدوها؛ إذ إن الحقبة التي تلتها -وهي حقبة تعزيز المنافسة التي بدأت عام 1991- قد احتفظت بعناصر قوية من "التخطيط" أو أعادت صياغتها على عجل.

لا تُبطل هذه الملاحظات بأي حال من الأحوال طموحات التحليلات المستوحاة من "مدرسة التنظيم (regulationist school)"، لكنها تحذر من الاستعجال في تحديد ملامح نظام جديد للرعاية الاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، يجدر بنا استحضار التمييز الذي وضعه "أوفي (Offe, 1984)" بين "التناقض" و"المعضلة"؛ حيث تشير المعضلة إلى مشكلة إدارية، بينما يشير التناقض إلى عدم توافق هيكل بين الشروط المسبقة لنمط الإنتاج ونتائجه. فعلى سبيل المثال، ورغم أن الأنظمة النيوليبرالية قد تواجه عقبات شتى وتميل نحو تباين جغرافي أكبر، إلا أن العقبات من النوع الأول (المشكلات الإدارية) قابلة للتجاوز، في حين قد يكون التباين الجغرافي (النوع الثاني) أمراً مرغوباً فيه. ولا ينبغي عد التوترات والغموض وصعوبات التنفيذ مؤشرات على وجود تعارضات هيكلية، كما أن تجريب السياسات لا يعني بالضرورة نشوء مجموعة جديدة من الترتيبات المؤسسية. وهذه هي الفكرة الجوهرية التي طرحها "بينيت (Bennett, 2000)" في مراجعته لأعمال "جونز (Jones, 1999)". وبالمثل، ورغم عدم وجود شك يذكر في أن الدول قد تعرضت لعملية "إفراغ للمضمون (hollowing out)"، إلا أن المؤرخين يذكروننا بأن تلك الدول كان يتعين عليها أولاً أن

"تُبنى وتُملأ بالمضامين (filled in)"، وأن البيروقراطيات المركزية الضخمة للرعاية الاجتماعية كانت -من بعض النواحي- قصيرة الأجل. (Lowe and Rollings, 2000)

وتتطوي عملية العولمة على ثلاثة تأثيرات إضافية على الجغرافيا المكانية للرعاية الاجتماعية. فاولاً، ترتبط العولمة بمطالب الشركات بإلغاء القيود التنظيمية (deregulation) والخصخصة في ظل وتحت مظلة الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) وتكمن أسباب ذلك في تناقص العوائد من قطاع التصنيع وما يُنظر إليه على أنه فرص للربح في قطاع الخدمات. وفي هذا السياق، تمارس شركات الخدمات متعددة الجنسيات -وبعضها يمتلك تاريخاً طويلاً في السعي لاستغلال التباينات في المعايير التنظيمية- ضغوطاً على الحكومات لفتح باب الخدمات العامة أمام المزيد من المنافسة والتمويل الخاص. ويُعد كل من "إيريارت ووايتزكين" (2000) و"بولوك وبرائيس" (2000) من بين المعنيين بأن هذا التوجه سيؤدي إلى تصدير نماذج غير ملائمة لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، مما سيترتب عليه عواقب ذات أثر تراجع من الناحية الاجتماعية. ومن المرجح أن تقوم الشركات الخاصة بتجزئة الخدمات، منتقيةً بعناية الأجزاء الأكثر ربحية في النظام (Crouch, 2001; Leys, 2001)

ثانياً، شهدنا عملية تبادل دولي للأفكار في مجالات مثل برامج "الانتقال من الرعاية الاجتماعية إلى العمل" (Peck, 2001; Peck and Theodore, 2000) "والرعاية الصحية. ويرى البعض الآن (Crouch, 2000) أن طبقة عالمية مهيمنة قد برزت في صورة كواد من الاستشاريين الإداريين ومستشاري السياسات، ممن يمتلكون قدرة هائلة على تشكيل أطر النقاش السياسي. ويُقال إن النتيجة المترتبة على ذلك هي أننا نعيش الآن في **حقبة "ما بعد الديمقراطية"**، حيث يتم تهميش كافة المصالح باستثناء مصالح النخب المتميزة. **ثالثاً،** تُعد الفوارق المتزايدة في الدخل نتيجةً للتحويل نحو قطاع الخدمات والصناعات عالية التقنية، لكنها تشكل أيضاً عائقاً؛ إذ قد تؤدي إلى خلق قاعدة اجتماعية ذات مصلحة راسخة في الحفاظ على الوضع الراهن.

الجغرافيا المحلية:

الأسواق، والعمل التطوعي، واللامركزية

بالانتقال من مستوى مناقشة التقارب أو التباعد في أنظمة الرعاية الاجتماعية على المستوى الكلي (الماكرو)، ما هي الإسهامات التي قُدمت لتحليل الآثار المحلية للتغيرات التي طرأت على دولة الرفاه؟ تتمثل النقطة الأولى في أن التركيز العشوائي أو التعسفي على المستوى المحلي قد يغفل الروابط القائمة بين مستويات التحليل المختلفة. يوضح ميريت (Merrett, 2001) كيف تساعد الدراسات التي تتناول مستويات مكانية متعددة (عابرة للمستويات) في فهم السياقات المحلية المتباينة، في حين يشير كوب (Cope, 2001) إلى دور منظمات الخدمات الاجتماعية كمؤسسات وسيطة بين هذه المستويات (على سبيل المثال، بين الولايات والمحليات والمستفيدين من خدماتها). وبالطبع، أُجريت دراسات عديدة حول الآثار المحلية للسياسات الاجتماعية، حيث حظيت برامج "الانتقال من الرعاية الاجتماعية إلى العمل" (welfare-to-work) "باهتمام كبير.

حل بيك (Peck, 2001) الجغرافيا المحلية لسياسات إصلاح الرعاية الاجتماعية، لا سيما في بريطانيا وكندا والولايات المتحدة، بينما ناقش جونز (Jones, 1999) في دراسته لمجالس التدريب والمشاريع (Training and Enterprise Councils) في المملكة المتحدة- الخصائص التي قد تؤدي إلى التدهور والتراجع والناجمة عن إخضاع سياسات الرعاية الاجتماعية لآليات السوق. كما أجرى كل من

مارتن وسانلي ونايتيفيل (Sunley et al., 2001; Nativel et al., 2002) فحصاً مستفيضاً للآثار المحلية لبرامج الانتقال من الرعاية الاجتماعية إلى العمل، وتحديدًا مبادرة "الصفقة الجديدة للشباب (New Deal for Young People) في المملكة المتحدة؛ وتبرز هذه الدراسات بوضوح التوترات الكامنة في سياسات الرعاية الاجتماعية بين النزعة المحلية والنزعة المركزية، وتستكشف صعوبات التنفيذ التي تفرضها الطبيعة الجغرافية المعقدة لأسواق العمل المحلية. وهناك أيضاً مجموعة متنامية من الأبحاث التي تتناول تأثيرات السياسات المالية للسوق على خدمات الرعاية الاجتماعية الأخرى. ففي دراستهما حول إعادة هيكلة المستشفيات في أونتاريو، يتهم كل من هانلون وروزنبرغ (Hanlon & Rosenberg, 1998)؛ ينظر أيضاً (Hanlon, 2001) "الإدارة العامة الجديدة" بتبني نهج يتجاهل البعد الجغرافي ("إنكار الجغرافيا")؛ إذ تعتمد معايير أحادية البعد لتقييم "أداء" المستشفيات، متجاهلةً بذلك التفسيرات السياقية لهذا الأداء. وفي المقابل، يوضح إكسورثي (Exworthy, 1998) أن تأثير إصلاحات السوق في هيئة الخدمات الصحية الوطنية الإنجليزية (NHS) كان مقيداً بعامل "الرسوخ المحلي" (local embeddedness)؛ حيث أدت العلاقات الراسخة بين المجتمعات المحلية والمستشفيات إلى تغيير محدود فقط في نمط الإحالات الطبية إلى المستشفيات إلى حد ما.

أما فيما يتعلق بالقطاعات الأخرى، فتوجد دراسات مفصلة أجريت في لوس أنجلوس تتناول السياسات المتبعة تجاه المشردين (Law, 2001) والتوزيع المكاني لمكاتب تقديم الدعم المالي (DeVerteuil et al., 2002). وتشمل الدراسات الأخرى ذات الصلة أعمال "سمارت وسمارت (Smart and Smart, 2001) حول تداعيات إصلاح نظام الرعاية الاجتماعية في الصين على مفهوم المواطنة المحلية، ودراسة "طومسون (Thomson, 2002) "التي تناولت التباينات الإقليمية في تقديم الخدمات الاجتماعية في روسيا ما بعد الحقبة الشيوعية. كما وثق كل من "كيرنز وجوزيف (Kearns and Joseph, 2000) " آثار إعادة الهيكلة الحضرية على سياسات التحول من الرعاية المؤسسية (deinstitutionalization) إلى الرعاية المجتمعية في نيوزيلندا، مسلطين الضوء على التحديات المرتبطة باستيعاب الفئات المهمشة في ظل عمليات إعادة الهيكلة الحضرية المتسارعة.

تتبع كل من "موريسون ووالديغريف (Morrison and Waldegrave, 2002) "تأثيرات إصلاح الرعاية الاجتماعية على حركة الهجرة الداخلية للمستفيدين بين المناطق، مشككين في الفكرة المبسطة القائلة بأن بعض المناطق تتحول إلى "مغناطيس للرعاية الاجتماعية" يجذب الفقراء. ويرى كل من "ولتش ودينه (Wolch and Dinh, 2001) "أن "قانوناً جديداً للفقراء" قد ظهر إلى الوجود، حيث أصبحت المحليات (وليس الحكومات المركزية) هي المسؤولة عن إدارة شؤون السكان الفقراء لديها. كما أثار **تأثير الأسواق على جغرافيا التعليم جديلاً واسعاً**. وفي سياق نقاش فني حول كيفية قياس وتحليل ظاهرة الفصل (أو التباين) بين المدارس، يبرز كأمر بالغ الأهمية ذلك السجل المستمر بين كل من "غيبسون وأستاثانا" (Gibson and Asthana, 1998; 2000a; 2000b; 2000c) وفريق "غورارد وتايلور وفيتز" (Gorard, Taylor and Fitz). **هل تتزايد أم تتناقص معدلات الفصل الاجتماعي بين المدارس البريطانية؟ وما هي أسباب ذلك؟** وعلى أي نطاق مكاني تظهر هذه الآثار؟ - لا تقتصر أهميتها على مستقبل الأطفال فحسب، بل تمتد لتشمل التوقعات المستقبلية لمستويات الفصل السكني والتضامن الاجتماعي.

لا يكاد يوجد شك في وجود "التفاوت الاجتماعي العميق الذي يكمن وراء التباين في الأداء المدرسي". (Gibson and Asthana, 2000a: 1268). ويثير هذا الأمر تساؤلات حول كيفية التمييز

بين "المدارس التي تحقق أداءً جيداً (أو سيئاً) رغم ظروفها، وتلك التي تحقق أداءً جيداً (أو سيئاً) بسبب ظروفها" (Gibson and Asthana, 1998: 278)، مع التشديد على العبارة كما وردت في النص الأصلي. (ويتطلب ذلك مقاييس ملائمة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المدرسية؛ ونظراً لأن المدارس لا تخدم مناطق جغرافية محددة بدقة (نطاقات جغرافية ثابتة للالتحاق)، فقد طور كل من جيبسون وأستانا (Gibson and Asthana, 2000a) مقاييس تعتمد على الربط بين عناوين التلاميذ وبيانات التعداد السكاني للمناطق الصغيرة. وقد أظهر أن مقاييس الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المدرسية -التي تم استخلاصها بهذه الطريقة- توفر تفسيراً إحصائياً لنتائج الامتحانات المدرسية يتفوق بمراحل على المقاييس الأخرى، مثل نسبة الأطفال المستفيدين من الوجبات المدرسية المجانية (وهي ميزة تعتمد على اختبار مستوى الدخل وتتاح للأسر ذات الدخل المنخفض، وإن لم تكن جميعها تستفيد منها فعلياً).

وفيما يتعلق بالتحليلات المقطعية للأداء المدرسي، يُعد هذا العمل إنجازاً هاماً. ومع ذلك، فإن الجدل الأكثر إثارة للجدل الذي أثارته مثل هذه التحليلات يتمحور حول ما إذا كان الفصل الاجتماعي والاقتصادي بين المدارس في تزايد، وما إذا كانت التغيرات الملحوظة في "أداء" المدارس تعزى جزئياً إلى التغير في التركيبة الاجتماعية لتلاميذها. ويرى جيبسون وأستانا (Gibson and Asthana, 2000b) صحة هذا الطرح. في المقابل، يعترض غورارد وزملاؤه (على سبيل المثال: Gorard and Fitz, 1998; 2000; Taylor and Gorard, 2001) على ذلك؛ إذ يعتمدون في حججهم على صيغة معدلة من "مؤشر عدم التشابه" (index of dissimilarity)، حيث يحسبون عدد الأطفال في نطاق سلطة تعليمية محلية (LEA) الذين سيتعين عليهم تغيير مدارسهم لكي تصبح نسبة الأطفال المستفيدين من الوجبات المدرسية المجانية متطابقة في جميع المدارس. ويدّعون -فيما يخص السلطات التعليمية المحلية في إنجلترا وويلز خلال الفترة التي تلت عام 1988- أن معدل الفصل العام بين المدارس أخذ في الانخفاض، مما يعني أن المدارس أصبحت أكثر تنوعاً واختلاطاً من حيث التركيبة الاجتماعية للتلاميذ الملحقين بها. وقد أظهروا أنه في أقلية فقط من السلطات التعليمية المحلية... هل تزايدت معدلات الفصل (أو التباين الاجتماعي) خلال الفترة 1989-1997، في حين شهدت العديد من السلطات التعليمية المحلية انخفاضاً نسبياً كبيراً؟

في المقابل، يرى كل من جيبسون وأستانا أن العلاقة التي رصدها جورارد وزملاؤه هي علاقة "مصطنعة" (ناجمة عن عوامل دخيلة)؛ إذ إنهم يوثقون فترة شهدت ارتفاعاً في نسبة التلاميذ المستفيدين من الوجبات المدرسية المجانية، وبالتالي كان من المحتوم أن تنتقل نسبة أقل من إجمالي التلاميذ لتحقيق التكافؤ في توزيع الفئات الأقل حظاً. كما أن نسب التلاميذ المؤهلين للحصول على وجبات مدرسية مجانية تتفاوت تبعاً للتأثيرات الإقليمية المتباينة للتغيرات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، يختلف الباحثان مع الطريقة التي يتم بها تحديد نطاق عمل "أسواق المدارس"؛ إذ لا جدوى من الزعم بوجود خيارات واقعية كثيرة متاحة في السلطات التعليمية الريفية الكبيرة -على النقيض من المناطق الحضرية المكتظة بالسكان- ولذا يفضل جيبسون وأستانا تعريف أسواق المدارس المحلية من خلال مقارنة كل مدرسة في عينتهما بالمدارس الأربع الأقرب إليها جغرافياً.

ورغم أن هذا المعيار قد يبدو تعسفياً نوعاً ما، إلا أنه يُعدّ تقديراً أكثر واقعية للظروف التي يواجهها الآباء عند المفاضلة بين المدارس. وانطلاقاً من ذلك، يرى الباحثان (جيبسون وأستانا، 2000ب) أن المدارس التي تحتل مراتب متقدمة في البداية لا تكتفي بتحسين أدائها في امتحانات الشهادة العامة للتعليم الثانوي (GCSE) بوتيرة أسرع فحسب، بل تجذب إليها أيضاً التلاميذ المنتمين للفئات الاجتماعية الأكثر حظاً. وإذا

صحت هذه النتيجة، فإنها تعزز بقوة فرضية وجود ترابط سببي بين قوى السوق، وخيارات الآباء، والاستقطاب المدرسي. وفي حين يرى تايلور وجورارد (2001: 1829) أن "المدارس تظل منقسمة اجتماعياً في المقام الأول بسبب الانقسام الاجتماعي في أنماط السكن" -وهو رأي وجيه- فإن جوهر عمل جيبسون وأستانا يكمن في أن قوى السوق تبدو وكأنها تعزز هذه الانقسامات الاجتماعية، وإن كان ذلك لفترة زمنية قصيرة. ويشهد هذا النقاش بعض الحدة، إذ يبدو أن تايلور وجورارد (2001) يواصلان التمسك بهما المفضل مع تجاهل الانتقادات الصريحة للمنهجية التي يستند إليها ذلك النهج.

ورغم أن المسائل محل النقاش قد تبدو تقنية وتتعلق بكيفية بناء المؤشرات وتحديد النطاق المناسب للتحليل، إلا أنها تكتسب أهمية بالغة نظراً للروابط القائمة بين أسواق السكن وأسواق المدارس. يتعلق جزء كبير من الأعمال التي تمت مراجعتها حتى الآن بخدمات الرعاية الاجتماعية التي يوفرها القطاع العام، إلا أن أشكال التوفير التجاري والتطوعي لم تُغفل. وثمة حجة تحظى بقبول واسع مفادها أنه إلى جانب الاعتماد على قوى السوق لتخصيص الموارد، سعت الدول إلى نقل مسؤوليات الرعاية الاجتماعية إلى الأفراد والمجتمعات. ويرى البعض أننا نعيش الآن في ظل "دولة رعاية اجتماعية تعتمد على المبادرة الذاتية" (Klein and Millar, 1995)؛ نظراً لأن الرخاء الاقتصادي مكّن عدداً أكبر بكثير من الأفراد من شراء خدمات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم. وفي هذا السياق، بحث كل من Cebulla (1999) و Sunley (2000) في نمو التأمين الخاص ضد البطالة وتوفير معاشات التقاعد على التوالي، بينما قام Taylor (2001) بتحديث عمل سابق لـ Bradford (1995) حول التدرج بين القطاعين العام والخاص في نظام التعليم البريطاني.

توجد مخاوف من أن تؤدي مثل هذه العمليات إلى "انفصال الناجحين" عن المجال العام؛ حيث ناقش كل من Boudreau و Keil (2001) التداعيات المترتبة على ذلك بالنسبة للمجتمعات السكنية في ضواحي لوس أنجلوس، وإن كانا لم يوضحا بشكل صريح الآثار المترتبة على دولة الرعاية الاجتماعية. كما قام Burchardt وآخرون (1998) برصد -على المستوى الوطني- شريحة السكان البريطانيين الذين يستخدمون مزيجاً من خدمات الرعاية الاجتماعية الخاصة (لا سيما في مجالي الصحة والتعليم)، وخلصوا إلى أن هذه المجموعة لا تمثل "طبقة عليا" متميزة، غير أنه ما يزال هناك مجال لإجراء تحليل جغرافي متباين لهذا الموضوع. كذلك، حظي العمل التطوعي باهتمام متزايد؛ فقد درس Bryson وآخرون (2002) التفاوتات في توفر مساكن الإحسان (alms house accommodation) في المملكة المتحدة، بينما ترسم الأعمال التاريخية الحديثة لكل من Gorsky وآخرون (1999؛ 2002؛ ينظر أيضاً Mohan، 2003) ملامح ما أطلق عليه Finlayson (1994) مصطلح "الحدود المتحركة" بين القطاع التطوعي والدولة.

تستند هذه الدراسات إلى تقليد يُعتقد أن أعمال "وولبرت" (Wolpert) حول القطاع التطوعي في الولايات المتحدة كانت قد أرست دعائمه؛ إذ مثل أحدث منشوراته تحذيراً فعالاً من العواقب المحتملة لمبادرة "التعاقد مع أمريكا" (Contract with America) ذات الطابع المحافظ الجديد، التي روج لها الجناح اليميني للحزب الجمهوري في منتصف التسعينيات (Wolpert, 1996). كما تثير دراسة "ميريت" (Merrett, 2001) حول المنظمات غير الربحية في ولاية إلينوي تساؤلات جدية بشأن الآثار المحتملة لنقل مسؤوليات الرعاية الاجتماعية من الدولة إلى القطاع غير الربحي. وإلى جانب الأعمال التي تتناول المؤسسات التطوعية، تظهر حالياً دراسات تكشف عن تباين النتائج المترتبة على الاعتماد على أشكال الرعاية غير الرسمية والمجتمعية؛ ومن بين هذه الدراسات أعمال "ميليجان" (Milligan, 1998; 2000a) حول الرعاية

غير الرسمية في اسكتلندا، و"روبسون" (Robson, 2000) حول دور الأطفال في رعاية البالغين في زيمبابوي، و"جوزيف وهالمان" (Joseph & Hallman, 1998) حول **تأثير المسافة الجغرافية على تقديم الدعم غير الرسمي للأقارب المسنين**، بالإضافة إلى دراسات "ديل كازينو" (del Casino, 2001) و"براون" (Brown, 1997) حول مجموعات الدعم لمرضى الإيدز وحاملي فيروس نقص المناعة البشرية في تايلاند والولايات المتحدة على التوالي.

تلقت جميع هذه الدراسات الانتباه إلى وجود عدم تطابق مكاني بين توفر مصادر الدعم غير الرسمي وبين التوزيع الجغرافي للأشخاص الذين يحتاجون إليه. كما تتضمن هذه الأدبيات فكرة مفادها أن توزيع الجهد التطوعي ليس مجرد توجه أخلاقي يختلف باختلاف الموقع الجغرافي، بل هو نتاج للهياكل المؤسسية وينطوي على علاقة تبادلية مع الدولة. وفي هذا السياق، يوضح "هيالي" (Healy, 2000) أن التباينات في معدلات التبرع بالدم تنبع مما أسماه "الإيثار المتجذر" (embedded altruism)؛ حيث تعمل آليات جمع التبرعات على تشكيل فئات المتبرعين من خلال توفير فرص متفاوتة للتبرع بالدم (ينظر أيضاً Grubestic, 2000، للاطلاع على دراسة جغرافية لسجلات التبرع بالأعضاء). وينتقد "ميتشل" (Mitchell, 2001) عملية استيعاب الوكالات التطوعية ودمجها ضمن أجندة نيوليبرالية لإعادة هيكلة الرعاية الاجتماعية في فانكوفر، وهي وجهة نظر تؤيدها "ميليجان" (Milligan, 2000b) استناداً إلى دراستها للمنظمات التطوعية الاسكتلندية.

بدأت الأدبيات المتنامية حول **"رأس المال الاجتماعي"** - التي تنظر إليه كونه نتاجاً للنشاط التطوعي - في إدراك التأثيرات السياقية والمؤسسية (وبالتالي الجغرافية) التي تشكّل هذا المفهوم (Mohan and Mohan, 2002؛ انظر أيضاً Putnam, 2000). وينعكس هذا التركيز على البعد المحلي أيضاً في الأعمال الحديثة التي تستلهم أفكار "المنعطف الثقافي" في علم الجغرافيا. ورغم أن التركيز على الهوية والاختلاف له جذور راسخة في مجال السياسة الاجتماعية (Taylor, 1998)، إلا أن الإسهام الجديد هنا قد يكمن في تسليط الضوء على العناصر الرمزية للمشاهد المكاني لدولة الرفاه؛ فقد سلطت الأعمال المستندة إلى جغرافية الثقافة الضوء على الروابط العاطفية التي يكوّنها الناس تجاه العناصر الرمزية لأنظمة الرفاه (مثل المستشفيات: Moon and Brown, 2001)، أو تناولت الرفاه كونه مشهداً للاستهلاك (Kearns and Barnett, 1999). وهناك أيضاً دراسات بحثت في إشكالية إيجاد حيز لـ "الأخرين" داخل المشاهد الحضرية التي تشهد تغيرات اجتماعية واقتصادية متسارعة، وهو ما يتجلى في العدد الخاص الأخير من دورية "Health and Place" الذي تناول موضوع **"جغرافيات ما بعد المصحات"** (Philo, 2000).

ويبدو أن التحليلات المنطلقة من هذا المنظور تقدم الكثير فيما يتعلق بإبراز كيفية تشكّل مشاهد عدم المساواة والرفاه عبر الخطاب السائد. فطالما ركّز النقاد المحافظون لسنوات عديدة على إخفاقات الأفراد وتقصيرهم بدلاً من التركيز على أوجه عدم المساواة الهيكلية، إلا أن تطوراً حدث مؤخراً تمثّل في تصوير بعض الأماكن على أنها "أراضٍ غريبة" أو مواقع تنهار فيها القواعد الاجتماعية المعتادة؛ وقد جرى تحليل هذه المسألة بعناية في أعمال "هايلت" (Haylett, 2001a; 2001b; 2003) حول سياسة الرفاه في بريطانيا. إذ توضح الباحثة كيف يتم بناء خطاب حول **"الإقصاء الاجتماعي"** يحوّل الانتباه بعيداً عن التفاوت المادي ليركز بدلاً من ذلك على إخفاقات جماعات اجتماعية تقطن في سياقات مكانية محددة (ينظر أيضاً Hastings, 1999; Kleinman, 2000). وبدورها، تساهم عملية البناء الخطابي هذه في حصر نطاق

التدخل المبرر في إجراءات محدودة النطاق ومدرسة بعناية، سياسات موجهة تركز على علاقة جديدة بين الرعاية الاجتماعية والحيز المكاني.

لقد اتخذ هذا الأمر في المملكة المتحدة شكل سلسلة من السياسات المناطقية التي تركز على تعزيز "القدرات المجتمعية" من خلال جهود المساعدة الذاتية والشراكة، بدلاً من الاعتماد على ضخ الأموال العامة. والمفارقة تكمن في أن المناطق المستهدفة تعاني من أوضاعها الراهنة تحديداً بسبب افتقارها لمثل هذه الشراكات. (Mohan, 2000) ولا شك - سواء في بريطانيا أو في أماكن أخرى مثل Glasmeier, (2002) في أن الفقر ظل يتركز باستمرار في أماكن محددة، وأن هذا الأمر شكل مبرراً لتبني سياسات تركز على البعد المكاني. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني بالضرورة وجود ما يُعرف بـ "تأثيرات المنطقة" (area effects)؛ فقد أبدى علماء اجتماع آخرون مؤخراً تشككاً بشأن إمكانية رصد مثل هذه التأثيرات فعلياً، وذلك بسبب مشكلات تتعلق بـ "الاستبطان" أو "السببية الداخلية" (endogeneity). إذ يتمتع معظم الناس بقدر من حرية الاختيار فيما يتعلق بمكان إقامتهم، وهو ما قد يعقد الجهود الرامية لتحديد تأثيرات المنطقة التي يعيشون فيها على الأفراد أنفسهم (ينظر المراجعة التي أعدها Dietz, 2000). ورغم ذلك، فإن الدراسات الحديثة الصادرة عن "مركز تحليل الاستبعاد الاجتماعي (Centre for the Analysis of Social Exclusion) التابع لكلية لندن للاقتصاد تقدم حجة مقنعة تدعم فكرة الاستهداف المكاني كعنصر مكمل لبرامج الرعاية الاجتماعية الشاملة. (Hills et al., 2002)

الاستنتاجات

شروط الانخراط والمشاركة

لقد أثبتت في هذه المجلة - وفي غيرها - مخاوف بشأن التبعات المعيارية للاتجاهات الراهنة في الجغرافيا البشرية، وعما إذا كان الانخراط الأكبر في مجال السياسات العامة أمراً مرغوباً فيه (وما هي شروط هذا الانخراط). وتُعد الأعمال التي تمت مراجعتها هنا جزءاً أصيلاً من هذا النقاش. وبالعودة إلى الانتقادات التي أوردها كل من Powell و - Boyne (2001) والتي ذُكرت في مستهل هذا المقال - يبرز تساؤل حول طبيعة الإسهامات الذي قدمتها الجغرافيا في تحليل السياسات الاجتماعية. وفي ضوء ما سبق، يمكن طرح ثلاث إجابات محتملة: فعلى المستوى الأساسي، توجد دراسات تجريبية قيّمة للغاية تتناول مدى تفاوت تأثير سياسات الرعاية الاجتماعية. وثانياً، ثمة دراسات تؤكد على أهمية "السياق"؛ أي الدور الذي يلعبه الحيز المكاني في آليات عمل أنظمة الرعاية الاجتماعية. ويرى Cope (2001) أن هذا الأمر بالغ الأهمية؛ لأنه ينقل الدراسات الجغرافية إلى ما هو أبعد من مجرد استعراض محدود للتباينات المكانية. ثالثاً، لقد سلط البناء الخطابي لمشاهد التفاوت ومؤسسات دولة الرفاه الضوء على أهمية كيفية تصوير الأماكن وسكانها. ويبقى السؤال قائماً حول نوع الاستراتيجية المكانية التي يمكن صياغتها لدولة الرفاه.

تُطرح هنا خيارات متعددة؛ إذ يجادل سميث (Smith, 2000: 206, 213) بضرورة تعزيز التماسك الاجتماعي، وهو أمر يمكن تيسيره من خلال تخفيف وطأة تأثيرات قوى السوق. ويتمشى هذا الطرح مع آراء المحللين الذين يرون أن المجتمعات الأكثر تماسكاً اجتماعياً هي الأكثر نجاحاً (Putnam, 2000). ومع ذلك، لم يتناول عمل سميث كيفية تحقيق هذا الوضع. وفيما يتعلق بدولة الرفاه، طُرحت مقترحات متنوعة كبديل للبيروقراطية الحكومية أو الأسواق غير المقيدة؛ وتشمل هذه المقترحات أشكالاً مختلفة من "الديمقراطية التشاركية" (associative democracy) (اللامركزية) (ينظر النقاش بين Stears, 1999 و Hirst, 1999)، أو "الطريق الثالث" الذي يجمع بين قدر محدود من إعادة توزيع الثروة وحكومة تبدو أكثر نشاطاً وتدخلًا (Giddens, 1998; Mouzelis, 2001)، في حين تعرضت الطروحات

المجتمعية القائمة على مبدأ "المشاركة في المصالح" (communitarian stakeholding) "لانتقادات وافية ومتقنة من قبل (Low (1999 وهناك أيضاً نقد "أخضر" (بيئي) ناشئ لدولة الرفاه (Pierson, 2001).

تواجه جميع هذه الطروحات إشكالية مفادها أن المشهد الاجتماعي والاقتصادي، لقد طرأ تغيير على كيفية تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية، ولم يكن هذا التغيير في اتجاه تقدمي؛ فقد جادل بالدوين (1994) بأن تفسيرات تطور دولة الرفاه ينبغي ألا تركز كثيراً على الضغوط التي تمارسها الطبقة العاملة، بل يجب أن تركز أكثر على ما تبدي الأغلبية الميسورة استعداداً للمشاركة به. وقد تؤدي الاتجاهات نحو الفصل السكني إلى اختلال متزايد في التوازن بين الإيرادات الضريبية المحصلة من مناطق معينة والنفقات العامة المخصصة لها — وهو نمط مشابه لما وصفه باوم وآخرون (2000) في حالة أستراليا — حيث تتحمل المناطق الميسورة حصة متزايدة من العبء الضريبي بينما تتلقى حصة منخفضة نسبياً من الإنفاق العام. وإذا كان هذا هو الحال، فإننا — كما يشير باهل (2001) — بحاجة إلى فهم متجدد لمواقف "الأغلبية الميسورة" إذا أردنا الحيلولة دون مزيد من التآكل في مفهوم المواطنة (تيرنر، 2001). وبخلاف ذلك، يمكننا توقع نزعات أقوى نحو الخصخصة وتغلغل أكبر لآليات السوق في القطاع العام المتبقي؛ بحيث تتحول — على حد تعبير أيريس ماريون يونغ (1990: 72، نقلاً عن كريستوفرسون، 1994) قبل بضع سنوات — "المطالبات المعيارية بالعدالة إلى مطالبات أنانية نابعة من الرغبة الشخصية". وترى كريستوفرسون (1994) أن "النتيجة هي تقلص نطاق العمل العام الموجه لخدمة غايات اجتماعية أوسع".

تعقيب المترجم

استعنت بالذكاء الاصطناعي لتوضيح ما تعنيه دولة الرفاه ، وكما موضح في ادناه .

ماذا يقصد بـ "دولة الرفاه" ؟

دولة الرفاه Welfare State هي نموذج للدولة تتدخل فيه الحكومة بشكل مباشر لضمان الحد الأدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لجميع المواطنين .

الفكرة الأساسية : "الحماية من المهد الى اللحد" يعني الدولة مسؤولة عن حماية الفرد من المخاطر التي لا يستطيع مواجهتها وحده: البطالة، المرض، الشيخوخة، الفقر.

ظهر المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية في اوروبا خصوصاً بريطانيا مع "تقرير بيفرديج 1942".

ابرز سمات وسياسات دولة الرفاه

أ. السمات الأساسية:

1. التزام الدولة : الدولة هي الضامن الاساسي للرفاه وليس السوق او العائلة فقط
2. الشمولية : Universalism الخدمات تقدم لكل المواطنين وليس للفقراء فقط
3. اعادة التوزيع : Redistribution فرض ضرائب على الاغنياء لتمويل خدمات للجميع

4. نزع السلعة : De-commodification بعض الخدمات مثل الصحة والتعليم لا تخضع بالكامل لقانون السوق

ب. اهم السياسات والتطبيقات:

المجال | ابرز السياسات

1. الضمان الاجتماعي | معاشات التقاعد، اعانات البطالة، اعانات العجز والمرض
2. الصحة | نظام صحي مجاني او شبه مجاني للجميع - مثل NHS في بريطانيا
3. التعليم | تعليم مجاني الزامي من الابتدائي للجامعة
4. السكن | توفير سكن اجتماعي مدعوم، قروض اسكان ميسرة
5. دعم الاسرة والطفل | اعانات الاطفال، اجازة امومة مدفوعة، رياض اطفال مدعومة
6. سياسات العمل | تحديد حد ادنى للاجور، قوانين حماية العمال، مكاتب تشغيل

نماذج شهيرة لدول الرفاه حسب العالم الاجتماعي: Esping-Andersen

1. النموذج الاجتماعي الديمقراطي : السويد، النرويج - رفاه عالي جداً وضمان شامل
 2. النموذج المحافظ : المانيا، فرنسا - مرتبط بالعمل والنقابات
 3. النموذج الليبرالي : امريكا، بريطانيا - ضمان محدود ومركز على المحتاجين
- الخلاصة:

دولة الرفاه = دولة + سوق + مجتمع مدني يتشاركون في انتاج الرفاه .

هدفها ليس مساواة مطلقة بالدخل، بل "تقليل المخاطر" و "ضمان الكرامة الانسانية".

الفرق بينها وبين جغرافية الرفاه :

دولة الرفاه = السياسات والانظمة

جغرافية الرفاه = توزيع نتائج هذه السياسات مكانياً وبيان التفاوت بين الاحياء والمدن

"النموذج الهجين"

هو الحل الوحيد الواقعي للدول العربية اليوم.

لا نكدر نكون "سويد" 100% لان ماعندنا نفس الموارد ولا "كوريا" 100% لان راح نهمل البعد الاجتماعي.

مقترح اطار "النموذج الهجين العربي": دولة تنموية رفاهية

1. الفلسفة:

النمو من اجل الرفاه + الرفاه من اجل النمو

يعني: نبني اقتصاد قوي، ونوزع ثماره بعدالة. والانسان المنتج بصحة وتعليم هو وقود النمو.

2. الركائز الخمسة للنموذج:

الركيزة | الدور التنموي | الدور الرفاهي

1. اقتصاد منتج | تصنيع، زراعة، تكنولوجيا، تصدير | خلق وظائف لائقة ورفع الدخل
2. دولة راعية | بنى تحتية، طاقة، قوانين استثمار | صحة وتعليم وضمان مجاني عالي الجودة
3. عدالة مكانية | توزيع المشاريع على الاقاليم | تقليل الفجوة بين المركز والاطراف
4. انسان منتج | تدريب مهني وتقني يواكب السوق | تعليم مجاني + تأمين صحي شامل
5. استدامة مالية | تنويع مصادر الدخل بعيد عن النفط | دعم نقدي مشروط للفقراء بدل دعم السلع

كيف نطبقه في العراق مثلاً؟

1. في الطاقة :

تنموي: نبني مصافي ومدن صناعية للبتر وكيمياويات .
رفاهي: ارباحها تروح لصندوق سيادي يمول المستشفيات والمدارس.

2. في التعليم :

تنموي: جامعات تقنية تخرج مهندسين وفنيين للمصانع .
رفاهي: تعليم مجاني الزامي + منح للمتفوقين من كل المحافظات.

3. في السكن :

تنموي: مدن جديدة ببنى تحتية تشغل شركات وايدي عاملة .
رفاهي: شقق مدعومة للشباب والفقراء بنظام ايجار تمليكي.

4. في الدعم الاجتماعي :

نلغي دعم البنزين للجميع "تنموي" ونحوه لبطاقة ذكية للعوائل الفقيرة فقط "رفاهي".

4. التحديات امام النموذج الهجين:

1. الفساد : ياكل ثمار النمو قبل ما توصل للرفاه

2. المحاصصة : توزيع المشاريع على اساس طائفي بدل الكفاءة

3. العقلية الريعية : الاعتماد على النفط يخلي الدولة كسولة

الخلاصة:

النموذج الهجين يكول: "لا نمو بلا انسان، ولا رفاه بلا اقتصاد"